يُقصد بالتكامل بين الرقابة المطلب الثاني: التكامل والتنسيق بين الرقابة الداخلية والخارجية أولاً: مفهوم التكامل بين الرقابتين الداخلية والخارجية في البنوك ذلك التعاون المنظم والتنسيق الفعال بين لجهازين الرقابيين الداخلي والخارجي من أجل تحقيق فالعلاقة بين الرقابتين لا تقوم على التكرار أو التعارض، بحيث تساند كل واحدة منهما الأخرى في تحقيق المراقبة ،أهداف مشتركة ثانياً: مظاهر التكامل .الشاملة للبنك. بينما تمثل الرقابة الخارجية خط الدفاع الثاني الذي يُقيّم أداء الأولى ويعزز مصداقيتها يقوم المراجع الخارجي أو البنك ،يتجلى التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية في عدة جوانب عملية والتنسيق بين الرقابتين المركزي بالاعتماد على تقارير وحدات الرقابة الداخلية لتكوين صورة شاملة عن نشاط البنك، وفي المقابل يستفيد المراقبون الاعتماد المتبادل في تقييم فعالية .الداخليون من ملاحظات وتوصيات الرقابة الخارجية لتصحيح الانحرافات وتحسين الأداء الرقابة الخارجية تعتمد على قوة النظام الداخلي كدليل على مصداقية البيانات، بينما تستند الرقابة الداخلية إلى :النظام الرقابي لتنسيق بين الرقابتين يؤدي إلى توحيد الإجراءات والمناهج المعتمدة في .ملاحظات التقارير الخارجية لتطوير أدائها وأساليبها يُعد التنسيق بين ثالثاً: أهمية التكامل بين الرقابتين ،فالتعاون بين الجهتين يساهم في ضمان استقلالية الرقابة الداخلية ،الرقابة من خلال تجنّب تكرار ،الرقابة الداخلية والخارجية عاملاً حاسماً في تحقيق نظام رقابي فعّال ومتكامل داخل لمؤسسات البنكية إذ إن اعتماد المراقب الخارجي على نظام رقابة :المهام وتبادل نتائج المراجعة في الوقت المناسب حسين جودة التقارير المالية حيث يتيح التعاون تبادل المعلومات الحساسة حول الأخطاء .داخلية قوي يُضفي مصداقية أكبر على القوائم المالية المنشورة تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية: أو الجهات التنظيمية، دعم الاستقرار المالي .والاحتيال أو أوجه القصور قبل أن تتفاقم والحوكمة: ويقلل من فرص حدوث الأزمات لمصرفية. ابعا: شروط تحقيق التكامل الفعَال بين الرقَابتين منها: تحديد واضح لصلاحيات ومسؤوليات كل جهة لتفادي التداخل أو الازدواجية. وجود قنوات اتصال رسمية ومنتظمة بين المراقبين الداخليين والخارجيين. تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية التي تشجع على الإفصاح والمساءلة المستمرة. ومن جهة أخرى، تستعين إدارات الرقابة الداخلية بملاحظات المراجعة الخارجية في تطوير أدواتها وأساليب تقييم المخاطر. والمسؤولية. وتُعتبر كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية من الأليات الأساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة، إذ يُسهم التنسيق بينهما في رفع جودة القرارات الإدارية والمالية وضمان نزاهة العمليات المصرفية. أولاً: أثر التكامل بين الرقابتين على الشفافية والإفصاح يساعد التعاون بين الرقابتين الداخلية والخارجية على تعزيز الشفافية في إعداد التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات الجوهرية. فكلما كانت العلاقة بين الجهازين الرقابيين قائمة على الثقة وتبادل المعلومات، مما يعزز مصداقيته أمام السوق. ثانياً: دور العلاقة في تعزيز المساءلة والمسؤولية فالرقابة الداخلية تُشخّص الأخطاء في المراحل الأولى، بينما الرقابة الخارجية تضمن المساءلة النهائية أمام الجهات التنظيمية ومجلس الإدارة. وبالتالي، فإن العلاقة التكاملية بين الرقابتين تُعزّز من مفهوم المساءلة المستمرة الذي تقوم عليه الحوكمة لجيدة. ثالثاً: مساهمة العلاقة في الحد من المخاطر وتعزيز الاستقرار وهذا ينعكس إيجابًا على استقرار النظام المصرفي ويُقلل من احتمالية وقوع الأزمات أو حالات الغش المالي. تُعد ضمانة إضافية لحماية أموال المودعين وثقة المستثمرين. يُسهم التعاون بين الرقابتين في تفعيل مبادئ الحوكمة الأساسية مثل: لشفافية: من خلال تحسين جودة التقارير المالية والمعلومات المنشورة. الموظفين). خامساً: النتيجة العامة

Summarized by © lakhasly.com